

فمنهم من أوجب تقدير فاعل لكل فعل ، ومعرفة الفاعل إما ظاهرة
كما في قوله تعالى : ﴿ فما ربحت تجارتهم ﴾ ، أى فما ربحوا في
تجارتهم ، وإما خفية كما في قولك : سرتنى رؤيتك ، أى سرنى الله
عند رؤيتك ، وقول ابن المعتدل :

يرينا صفحتى قمر يفوق سناهما القمرا
يزيدك وجهه حسنا إذا ما زدته نظرا
أى : يزيدك الله حسنا فى وجهه .

وكقولك : « أقدمنى بلدك حق لى على فلان » أى أقدمتنى نفسى
لأجل حق لى عليه ، و : محبتك جاءت لى إليك ، أى : جاءت لى
نفسى إليك لمحبتك ، وقول الشاعر :

[وصيرنى هواك لى لى يضرب المثل]

أى : صيرنى الله بسبب هواك بهذه الحالة ، وهو أنى يضرب المثل
لى لهلاكى فى محبتك .

وعلى أن عبد القاهر لا يوجب أن يكون للفعل فاعل فى التقدير ،
إذا أنت نقلت الفعل إليه صارت حقيقة ، كما فى قوله تعالى : ﴿ فما
ربحت تجارتهم ﴾ ، فإنك لا تجد فى نحو : أقدمنى بلدك حق لى على
إنسان ، فاعلا ، سوى الحق ، وكذا لا تستطيع فى : وصيرنى ،
ويزيدك ، أن تزعم أن له فاعلا قد نقل عنه الفعل ، فجعل للهوى ،
ولوجهه ، فالاعتبار إذاً أن يكون المعنى الذى يرجع إليه الفعل
موجوداً فى الكلام على حقيقته ، فإن القدوم موجود حقيقة ، وكذا
الصيرورة والزيادة ، وإذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة ، لم
يكن مجازاً فى نفسه ، فيكون فى الحكم .